

العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر

Foreign direct investment-Exports Causality in Egypt

محمود مجدي بربري

مدرس بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة حلوان

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر في الفترة بين 1991 و2019، وذلك للوقوف على طبيعة واتجاه العلاقة، حيث اتسمت الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة بالاستقرار من ناحية نوعية المنتجات المصدرة ومن حيث الشركاء التجاريين بالرغم من تقلب معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ذاتها، ففي الوقت الذي اتبعت فيه عدد من الدول استراتيجيات النمو المدفوع بالصادرات (Exports leading growth) وحقق معدلات مرتفعة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الهادفة للتصدير في المقام الأول، نجد مصر تخطو خطوات بطيئة تجاه نفس المسار بالرغم من الموقع المتميز بين قارات العالم واتفاقيات التبادل التجاري المتعددة التي تدخل مصر كطرف فيها بالإضافة للمزايا الأخرى التي تتشارك فيها مع عدد من الدول النامية والمتعلقة بالعملة وتكاليف العمالة والمزايا الضريبية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بدول MENA الأخرى، إلا أن حجم الصادرات المصرية جاء غير متناسب مع تلك المزايا المتعددة، الأمر الذي قد يطرح تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مصر والصادرات المصرية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، مصر، العلاقة السببية، التكامل المشترك.

Abstract:

The study aimed to measure the causal relationship between foreign direct investment inflows and exports in Egypt between 1991 and 2019, to determine the nature and direction of the relationship. During the same period, at a time when many countries followed exports leading growth (ELG) strategies and attract high levels of foreign direct investments to promote exports in the first place, however Egypt taking slow steps towards the same path despite its location among the continents And the various trade agreements that Egypt joined, in addition to the other advantages it shares with a number of developing countries related to currency, labor costs and tax benefits, in addition to the high levels of foreign direct investment inflows compared to other MENA countries. However, the volume of Egyptian exports was disproportionate to those advantages. which may raise questions about the nature of the relationship between foreign direct investment inflows in Egypt and Egyptian exports.

Keywords: Foreign direct investment, Exports, Egypt, Causal relationship, Cointegration.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات داخل الدولة، ومن هذا المنطلق تعمل جميع الدول باختلاف مستوياتها الاقتصادي على منح المستثمرين عدداً من الحوافز الاقتصادية والتشريعية وغيرها من الحوافز أملاً في جذب تلك الاستثمارات داخل دولهم، ووفقاً لعدة تقارير صادرة من خلال UNCTAD فإن معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر تحقق تسارعاً أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية حول العالم¹.

ويعد التوجه التصديري أحد أهم الدوافع نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اعتماداً على ضخامة رأس المال المستثمر والقدرة على الاقتراض من الأسواق الدولية، للاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم الأمر الذي يعود بالنفع على صادرات الدولة المضيفة، كما أن هذا الأمر يعود بالنفع على المنتجين المحليين بطريقة غير مباشرة من خلال إتاحة المعلومات الخاصة بالتجارة الدولية الأمر الذي يحفز المنتجين المحليين للسعي نحو المنافسة والذي بدوره يعود بالنفع أيضاً على صادرات الدولة المضيفة².

كما يعمل صانعو السياسة الاقتصادية في الدول النامية على وجه الخصوص على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق عدد من الأهداف مثل زيادة معدل التوظيف وزيادة التطور التكنولوجي من خلال نقل التكنولوجيا داخل الدولة وزيادة حصيلة الدولة من العملة الصعبة وزيادة معدل النمو الاقتصادي أي أن الأمر ليس متوقفاً على زيادة الصادرات فقط وإنما يمتد ليشمل عدداً من الأهداف الاقتصادية الأخرى.

ومع هذا فإن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحوافز المرتبطة بها يجب أن تتم بحذر حيث يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة واردات الدولة بشكل كبير نتيجة حاجة تلك الاستثمارات إلى مواد خام ومنتجات وسيطة لازمة لعملية الإنتاج بالإضافة للأثر على ميزان المدفوعات الناتج عن تحويل الأرباح للخارج³.

وبالتالي يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة كبيرة في الواردات مع عدم القدرة على التنبؤ بأن هذا الأمر سينعكس فيما بعد على زيادة الصادرات أم لا.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي "هل توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر؟"

وتقوم الدراسة على الفرضية التالية "من المتوقع أن تكون هناك علاقة سببية طردية من الاتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر".

وتهدف الدراسة إلى اختبار فرضية الدراسة والإجابة عن التساؤل الخاص بمشكلة الدراسة لتحديد العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.

وتتبع أهمية الدراسة من أن معظم الدراسات التطبيقية قد تناولت العلاقة من اتجاه واحد من حيث تأثير متغير على الآخر حيث تعتبر هذه الدراسة إحدى المحاولات القليلة التي ألقت الضوء على العلاقة السببية بين المتغيرين.

منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على استخدام المنهج الاستنباطي والأسلوب الوصفي التحليلي وذلك لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات كما وردت في الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة، وبالنسبة للدراسة التطبيقية فسيتم استخدام النماذج الخاصة باختبار مدى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين واختبار مدى وجود علاقة سببية بين المتغيرين واتجاه تلك العلاقة.

وتعتمد الدراسة على بيانات سنوية لكل من إجمالي الصادرات المصرية بالدولار الأمريكي والاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرية بالدولار الأمريكي بالإضافة للبيانات الخاصة بنسبة كل من المتغيرين إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تم جمعها من خلال البيانات الواردة بينك البيانات التابع للبنك الدولي في الفترة بين 1991-2019.

ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم الدراسة إلى جزئين رئيسيين:

الجزء الأول: الإطار النظري والدراسات التطبيقية السابقة ونظرة عامة على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر.

الجزء الثاني: الدراسة التطبيقية لدراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر.

الجزء الأول: الإطار النظري والدراسات التطبيقية السابقة:

تناولت الأدبيات الاقتصادية بداية من المدرسة الكلاسيكية العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي مع تسليط الضوء على أهمية التجارة بوجه عام وأثرها على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الصادرات من دولة لأخرى يعمل على زيادة فرص العمل وتحسن مستوى المعيشة وزيادة حصيلة الدولة المصدرة من العملة الصعبة، ومع ذلك فإن النظريات والمدارس الاقتصادية والأدبيات لم تعط نفس القدر من الأهمية لمناقشة التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، على الرغم من أهمية الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات فردية مؤثرة في النمو الاقتصادي، إلا أن الروابط بين المتغيرين أنفسهم لم تحظى بنفس الاهتمام التنظيري، حيث برز في الفترة الأخيرة

مجموعة من التساؤلات البحثية التي بحثت عما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات بدائل أم مكملات لبعضهما البعض، وما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب الصادرات، وما إذا كانت الصادرات تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر⁴.

يمكن النظر للتبادل التجاري الدولي على أنه بديل لحركة عناصر الإنتاج بين الدول بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر فوفقاً لنموذج (هيكشر- أولين- صامويلسون) تعتبر الصادرات والواردات تبادل غير مباشر لعناصر وعوامل الإنتاج وفي حالة وجود قيود على التجارة فإن التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر يعتبروا بدائل وليست عناصر مكملة لبعضها البعض⁵.

كما لا يمكن إهمال أثر الشركات متعددة الجنسيات في إبراز العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تنشئ أعمالها في عدة دول حيث تتوفر البيئة الاقتصادية المثالية للعمل عندما تتوفر مقومات الازدهار والنمو في الدولة المضيفة تبدأ تلك الشركات في التوجه نحو التصدير الأمر الذي يؤدي فيما بعد لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة المضيفة، وبالتالي يمكن إيجاد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه العلاقة تعتمد على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونوعية صادرات الدولة كما تختلف تلك العلاقة من دولة لأخرى، الأمر الذي يضيف أهمية كبيرة على الدراسات التي تقيس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مختلف الدول والتي توجه صانعي السياسات الاقتصادية نحو اتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة نحو جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الصادرات.

حيث أنه من ضمن النظريات الهامة التي أكدت وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات نظرية الأوز الطائر Flying Geese والتي صاغها لأول مرة كانامي أكاماتسو Kaname Akamatsu ووفقاً لهذه النظرية فإن الشركات متعددة الجنسيات تحول عمليات الإنتاج الخاصة بها من الدولة الأم إلى دول أخرى من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج حيث أن الدول المضيفة تمتلك عمالة أرخص وتمتلك موقع أقرب إلى الشركاء التجاريين الآخرين بما يخفض من تكلفة النقل أيضاً، وبالتالي فإلى جانب استفادة الشركات متعددة الجنسيات من هذه العملية فإن الدول المضيفة تستفيد أيضاً حيث تزيد قدراتها التصديرية بالإضافة لنقل التكنولوجيا وتوطينها

والاستفادة من الخبرات الإدارية والإنتاجية لتلك الشركات الضخمة بما يزيد في النهاية من القدرات التنافسية للدولة المضيفة ويسهم في رفع معدلات النمو بها، وبالتالي يمكن القول أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات هنا علاقة تكاملية⁶.

بالإضافة إلى ما تقدم لا يمكن إهمال السياسة الاقتصادية للدولة في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تؤدي بالفعل إلى زيادة الصادرات الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن في حالة ما إذا كان هدف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الاستفادة من الطاقة الاستهلاكية للدولة المضيفة أو الولوج للسوق المحلي فإن الاستثمارات الأجنبي يمكن أن تعمل على زيادة الواردات وليس الصادرات⁷.

كما تناول فيرنون (1966) Vernon في نموذج دورة حياة المنتج الأثر الإيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة صادرات الدول المضيفة حيث يمر المنتج بالمرحل الأربعة المتمثلة في الابتكار ثم النمو ثم النضج ثم الانحدار، ففي مرحلة النضج تقوم الشركات بنقل الإنتاج إلى دول أخرى لتخفيض تكاليف الإنتاج ولحماية نفسها من التقليد من جانب المنافسين ثم تصدير جزء من الإنتاج إلى الدولة الأم، وفي المرحلة الأخيرة يصبح المنتج نفسه والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج متقدمة ومعروفة للجميع ويصبح إنتاج المنتج متاح لجميع المنتجين المحليين الذين أصبحوا بفضل انخفاض تكلفة العمل منافسين دوليين في إنتاج هذا المنتج، وفي هذه الحالة يتم عكس تدفق التجارة حيث أن الإنتاج يتم في دولة مضيفة ويتم إعادة استيراده في الدولة الأم فيما بعد⁸.

وقد تم تطبيق نموذج فيرنون Vernon على قطاع الصناعة حيث وجد (Kojima, 1985) أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأم التي لا تتمتع بميزة نسبية في الإنتاج إلى دولة مضيفة تتمتع بتلك الميزة النسبية سيكون له تأثير متمثل في خلق التجارة الأمر الذي يعمل على زيادة صادرات الدولة المضيفة فيما بعد⁹.

ووفقاً لنظرية التجارة الجديدة (New trade theory) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي أو عملية تقسيم مراحل الإنتاج بين أكثر من دولة (International production fragmentation) والتي تقوم على أساس إنتاج منتج واحد في أكثر من دولة على أن تتم تلك العملية وفق بعض الشروط مثل أن يتم الإنتاج على مرحلتين متتاليتين على الأقل وأن يتم الإنتاج في دولتين على

الأقل حيث تضيف كل دولة قيمة مضافة للمنتج، وأن تقوم دولة واحدة على الأقل من الدول المنتجة باستيراد مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة أو المواد الخام من الخارج، بشرط أن يتم تصدير جزء من الإنتاج النهائي إلى الخارج، وبالتالي فإن هذه العملية التي تبدأ بالاستثمار الأجنبي المباشر تقود إلى خلق التجارة وزيادة الصادرات في الدولة المضيفة في النهاية¹⁰.

الدراسات التطبيقية السابقة:

اختلفت الأدبيات والنظريات والمدارس الاقتصادية في تفسير طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، حيث اعتبر البعض المتغيرين مكملين لبعضهما بينما اعتبر البعض الآخر أن المتغيرين بدائل لبعضهما البعض في حين يرى فريق آخر أن المتغيرين يتمتعان بعلاقة ذات اتجاهين ومسببين لبعضهما البعض، كذلك اختلفت نتائج واستنتاجات الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين المتغيرين باختلاف الدول أو القطاعات أو الفترة الزمنية محل التطبيق.

دراسة خان و لينج (1997):

هدفت تلك الدراسة إلى تحليل تداخل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي بالتطبيق على سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في كل من تايوان وكوريا الجنوبية، بينما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة¹¹.

دراسة ليو وباريدج وسينكلير (2002):

بحثت الدراسة في العلاقة السببية بين كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والنمو الاقتصادي في الصين باستخدام بيانات اقتصادية كلية ربع سنوية في الفترة ما بين 1981 و1997، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الصين في الفترة محل الدراسة¹².

دراسة متولي (2004):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي في كل من مصر والأردن وعمان خلال الفترة بين 1981 و2000 باستخدام نموذج المعادلات الآتية، وتوصلت الدراسة إلى أن صادرات السلع والخدمات تتأثر بشدة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاثة¹³.

دراسة تشانج وكيفين (2005):

اعتمدت الدراسة على بيانات مقطعية لعدد 186 صناعة في الصين وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الصين، ويزيد التأثير في الصناعات كثيفة العمالة عن الصناعات كثيفة رأس المال، كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على زيادة الصادرات بشكل أكبر مما قد يعمل الاستثمار المحلي¹⁴.

دراسة باتشيكو (2005):

هدفت تلك الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في المكسيك باستخدام اختبار جرانجر للسببية وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات¹⁵.

نظرة عامة على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر:

عند دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر يتم التركيز على مجموعة من العوامل والمحددات التي تختلف أهميتها من دولة لأخرى إلا أنه في معظم الدول يتم التركيز على العوامل الاقتصادية بشكل يفوق العوامل الأخرى، مع العلم أن تلك العوامل الأخرى تؤثر بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل يفوق العوامل الاقتصادية، ومن هذه العوامل البنية الأساسية، التكنولوجية، العوامل المؤسسية والسياسية، عنصر الخطر بكل ما يرتبط به من عوامل أخرى مثل الخطر المالي والتقني وغيرهم، العنصر البشري، التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار، وعنصر الثقافة¹⁶.

في عام 2017 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى (7,4 مليار دولار)، في الوقت الذي ارتفعت فيه في عام 2016 إلى (8,1 مليار دولار) وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2016 بنسبة 9%، بينما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بنسبة 7% في عام 2016 وبنسبة 18% في عام 2017، ورجوعاً إلى عام 2011 فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر هبوطاً حاداً قبل أن تأخذ هذا الاتجاه المتصاعد مرة أخرى حتى عام 2016، حيث أنه في هذا العام حققت مصر ما يوازي 29% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول MENA وأصبحت مصر للمرة الأولى الدولة الأكثر استقبالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومع ذلك ظلت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة مقارنة بنفس النسبة بين عامي 2005 و2010 حيث وصلت تلك النسبة في عام 2016 إلى 2,4% مقارنة بـ 3% بين عامي 2005 و2010 رغم أنها تفوق متوسط نفس النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2006 والتي وصلت إلى 1,4%، حيث تمثل تلك الدول المنافس الأبرز لمصر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹⁷

جدول رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر قطاعياً (مليون دولار أمريكي).

النسبة %	2019- 2020	النسبة %	2018- 2019	القطاع
100	15836,6	100	16393,5	إجمالي تدفقات FDI إلى مصر
45,9	7261,1	61,9	10143,6	البتروال والغاز الطبيعي ومشتقاتهم
12	1893,1	9,9	1628,8	التصنيع
0,1	21,9	0,3	45	الزراعة
5,6	884,2	4,2	691,8	البناء والتشييد والصناعات المرتبطة
29,7	4705,2	20,1	3294,4	الخدمات:

4,2	666,2	5	825,6	العقارات
14,1	2229,6	10,5	1712,9	التمويل
0,9	147,9	0,8	134,2	السياحة
3,7	583,1	1,2	195,3	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
6,8	1078,4	2,6	426,4	خدمات أخرى
6,7	1071,1	3,6	589,9	غير محدد

Source: Central bank of Egypt – Annual report 2019-2020.

ويلاحظ من الجدول السابق ضخامة نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع البترول والغاز الطبيعي مقارنة بباقي القطاعات وهو القطاع الأكثر عرضة للتقلبات السعرية والإنتاجية بالإضافة لحصة الشريك الأجنبي والتي تكون دوماً نسبة ضخمة مقارنة بحصة مصر نتيجة تملك الشريك الأجنبي لتكنولوجيا التنقيب والاستخراج والشحن، في حين جاءت نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي في حدود من 10% إلى 12% وهي نسبة لا تتناسب مع استراتيجية الدولة لزيادة الصادرات الصناعية.

وبالنظر إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا والقطاعات صاحبة النصيب الأكبر من تلك الاستثمارات نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد وصل إلى 76,63 مليار دولار في عام 2019 مقابل 28,99 مليار دولار في عام 2020 حيث خصصت النسبة الأكبر للاستثمارات الخدمية بنسبة 57% من إجمالي الاستثمارات أما قطاع التصنيع فحاز على نسبة 38,8% من إجمالي الاستثمارات وجاءت النسبة المتبقية من نصيب الصناعات الأولية، أما بالنسبة للقطاعات صاحبة النصيب الأكبر من الاستثمارات، فجاء قطاع الطاقة متصدرًا القائمة يليه قطاع البترول ومشتقاته يليه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.¹⁸

جدول رقم (2): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا في 2019 و2020.

عدد المشروعات الجديدة		القيمة (بالمليون دولار أمريكي)		القطاع الصناعة
2020	2019	2020	2019	
556	1063	28997	76637	إجمالي
12	23	1381	2829	صناعات أولية
198	409	8468	32621	تصنيع
346	631	19149	41186	خدمات
القطاعات صاحبة أعلى جذب للاستثمارات (مشروعات جديدة)				
115	100	8960	4639	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
37	64	5312	10228	الطاقة
3	13	2315	7727	البتروول ومشتقاته
38	54	1382	2448	الغذاء والمشروبات والتبغ
26	50	1277	5402	النقل والمواصلات والتخزين
29	63	1111	4015	السيارات

Source: UNCTAD, World investment report 2021.

أما عند مقارنة وضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر مع الدول النامية الأخرى أو الدول الأخرى في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فنجد تحسن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في الفترة بين 2015 حتى 2020، إلا أنه يظل أقل من مثيله في إسرائيل وتركيا نظراً لاختلاف القطاعات الجاذبة للاستثمارات في تلك الدول حيث تجتذب إسرائيل الصناعات التكنولوجية المتطورة كما تجتذب تركيا المنتجات الصناعية والسيارات وعدد من القطاعات

الصناعية المختلفة في الوقت الذي تتركز فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر في قطاع البترول ومشتقاته، أما بالنسبة للسعودية والإمارات فتركزت أيضاً الاستثمارات في قطاع البترول ومشتقاته ولكن بمعدلات أعلى من معدلات جذب الاستثمارات في مصر، مع ملاحظة التطور المتسارع لمعدلات جذب الاستثمارات في الإمارات لتطور نوعية الاستثمارات التي تم اجتذابها والتي تضمنت الخدمات المالية والسياحة بالإضافة للتصنيع الأمر الذي ساهم في زيادة تدفقات الاستثمارات حتى في عام 2020 في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد¹⁹.

جدول رقم (3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مختارة من 2015 إلى 2020 (بالمليون دولار أمريكي).

السنة						الدولة
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
5852	9010	8141	7409	8107	6925	مصر
24758	19047	21515	16893	11988	11337	إسرائيل
652	845	1036	881	885	1003	تونس
1763	1720	3559	2686	2157	3255	المغرب
3106	5125	5450	2008	2235	1729	جنوب أفريقيا
7880	9290	12480	10965	13651	18976	تركيا
726	730	955	2030	1553	1600	الأردن
5486	4563	4247	1419	7453	8141	السعودية
19884	17875	10385	10354	9605	8551	الإمارات

Source: UNCTAD, World investment report 2021.

أما بالنسبة للصادرات فقد اتسم سلوك الصادرات المصرية بالاستقرار النسبي من حيث نوعية المنتجات والكميات المصدرة والدول المستوردة، ويتضح ذلك من خلال المنتجات المصرية المصدرة للخارج حيث أنه بالنظر إلى إجمالي صادرات مصر وأعلى 10 مجموعات سلعية من حيث قيمة الصادرات نجد استقرار نوعي لتلك المجموعات ونسبتها إلى إجمالي الصادرات بالإضافة لثبات ترتيب تلك المجموعات العشرة من حيث قيمة الصادرات منذ عام 2017 وحتى 2020 بحيث تتأثر الصادرات المصرية باختلاف الأسعار فقط دون أي تغير في الأسواق المستهدفة أو تغير معنوي في الكميات المصدرة للدول الأخرى، حيث يتضح ذلك أيضاً من خلال أكبر عشر دول من حيث الاستيراد من مصر واستقرار القيم التي تستورد بها تلك الدول من مصر دون أي تغيرات جذرية في تلك القيم، الأمر الذي يدعم فرضية أن الصادرات المصرية تتسم بالثبات من حيث نوع المنتجات المصدرة وكمياتها بالإضافة إلى الدول المستوردة.

جدول رقم (4): الصادرات المصرية وفقاً للبند الجمركي للمجموعات السلعية (مليون دولار أمريكي).

السنة	2017	2018	2019	2020
المجموعة السلعية				
إجمالي الصادرات	26434	29483	30632	26815
البتروول ومشتقاته	5116	7243	8115	4724
أحجار كريمة أو شبه كريمة ومعادن نفيسة	2117	1459	2048	2956
بلاستيكيات	1546	1802	2016	1731
الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها مسجلات الصوت والنسخ والتلفزيون.	1759	1563	1707	1563
الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل	1282	1397	1417	1454
الأسمدة	1099	1388	1335	1163
الخضار وبعض الجذور الصالحة للأكل	1070	911	1105	1033

892	1098	1067	990	مصنوعات من ألبسة وإكسسواراتها غير محبوكة أو كروشيه
696	694	1054	871	حديد وصلب وفولاذ
572	586	559	546	زيوت عطرية ومستحضرات عطرية أو مستحضرات تجميل أو تواليت

Source: ITC calculations based on [UN COMTRADE](#) statistics.

يوضح الجدول السابق المجموعات السلعية العشر الأولى من حيث حجم الصادرات المصرية للخارج حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من تلك الصادرات خاصة بالبتروك والمعادن والأحجار الكريمة أو خاصة بالصناعات الاستخراجية بوجه عام بما يمثل اعتماد أساسي على الموارد الطبيعية مع تصدير تلك المنتجات بحالتها الأولية دون استخدامها في الصناعة داخل مصر، كما أن المنتجات الكهربائية والأجهزة التي يتم تصديرها للخارج تتضمن نسبة مكون مستورد ضخمة، الأمر الذي يعني أن القيمة المضافة لتلك الصادرات ضئيلة حيث أنها دخلت إلى الدولة في شكل واردات ثم تم إجراء عمليات صناعية معظمها بسيط كالتجميع والتعبئة وإضافة مكونات محدودة بالحد الذي يكفي للحصول على المنشأ المصري ثم إعادة تصديرها للخارج، وباقي الصادرات لا يمكن القول أنها تتضمن تكنولوجيا متقدمة أو أنها متوطنة داخل لمصر لتمتع مصر بمزايا نسبية فيها عن الدول الأخرى.

جدول رقم (5): نسبة المجموعات السلعية العشر الأولى من إجمالي الصادرات (%).

2020	2019	2018	2017	السنة
				المجموعة السلعية
100	100	100	100	إجمالي الصادرات
17,62	26,49	24,57	19,39	البتروك ومشتقاته
11,03	6,69	4,95	8,01	أحجار كريمة أو شبه كريمة ومعادن نفيسة
6,46	6,58	6,11	5,85	بلاستيكيات

5.83	5.57	5,3	6,65	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، ومسجلات الصوت والنسخ والتلفزيون.
5,42	4,63	4,74	4,85	الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل
4,34	4,36	4,71	4,16	الأسمدة
3,86	3,61	3,09	4,05	الخضار وبعض الجذور الصالحة للأكل
3,33	3,58	3,63	3,74	مصنوعات من ألبسة وإكسسواراتها غير محبوكة أو كروشيه
2,6	2,27	3,58	3,3	حديد وصلب وفولاذ
2,13	1,91	1,9	2,07	زيوت عطرية ومستحضرات عطرية أو مستحضرات تجميل أو تواليت

Source: ITC calculations based on [UN COMTRADE](#) statistics.

جدول رقم (6): أكبر عشر دول مستوردة من مصر من حيث حجم الصادرات (مليون دولار).

2020	2019	2018	2017	
26815	30632	29483	26434	إجمالي الصادرات
2864	2069	2012	2758	الإمارات
1704	1702	1442	1572	السعودية
1671	1743	2016	1932	تركيا
1472	2216	1734	1375	الولايات المتحدة
1396	1694	2062	2209	إيطاليا
1224	1497	1152	899	الهند
764	1057	1290	813	اسبانيا
763	1552	1347	1099	المملكة المتحدة
704	758	80	100	كندا

682	717	409	286	اليونان
-----	-----	-----	-----	---------

Source: ITC calculations based on [UN COMTRADE](#) statistics.

الجزء الثاني: الدراسة التطبيقية لدراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر:

تم الاعتماد على سلسلة زمنية للبيانات في الفترة بين 1991-2019 لكل من نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات المصرية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتقوم الدراسة التطبيقية على ثلاث خطوات هي:

1- تم إخضاع البيانات لاختبارات السكون من خلال اختبار ديكي فولر المحسن أو الموسع

Augmented Dickey-Fuller (ADF) حيث أن اختبارات جذر الوحدة Unit Root

تعتبر أساسية في اختبارات العلاقة السببية بين المتغيرات حيث تم التأكد من سكون البيانات واستقرارها.

2- كما تم إجراء اختبار التكامل المشترك cointegration test بين المتغيرين موضع البحث

للتوصل إلى طبيعة العلاقة طويلة الأجل بينهما ومدى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل من عدمه.

3- واختبار العلاقة السببية تم استخدام اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test

للتوصل إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرات واتجاهها وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

وقد تم اتباع الخطوات السابقة وفقاً لمنهجية أندرز Enders²⁰، كما تم استخدام برنامج Eviews

11 لإجراء الاختبارات السابقة.

نتائج الدراسة التطبيقية:

تم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) على المتغيرات

محل الدراسة وذلك لاختبار جذر الوحدة Unit root test حيث تم التأكد من سكون المتغيرين

محل الدراسة عند الفروق الأولى، حيث جاء متغير نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ساكناً عند مستوى معنوية 1%، بينما جاء متغير نسبة إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ساكناً عند مستوى معنوية 5% وذلك كما في الجدول التالي.

جدول رقم (7): Augmented Dickey-Fuller (ADF) test

Variable	First difference	
	ADF statistics	Result
Total exports percentage to GDP	-3.843023	Stationary
Total FDI percentage to GDP	-3.321173	Stationary

كما تم اختبار مدى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة باستخدام منهجية (إنجل - جرانجر) وذلك لوجود متغير مستقل وحيد بالمعادلة حيث تم تقدير مدى استقرار البواقي من خلال اختبار ديكي فولر الموسع للوقوف على مدى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، وجاءت نتائج الاختبار لتؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة وهما نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (8): (Engle - Granger) Cointegration test

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(RESID01)

Null Hypothesis: D(RESID01) has a unit root					
Exogenous: Constant, Linear Trend					
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)					
			t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.133075	0.0016	
Test critical values:	1% level		-4.339330		
	5% level		-3.587527		
	10% level		-3.229230		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(RESID01,2)					
Method: Least Squares					
Date: 12/01/21 Time: 09:35					
Sample (adjusted): 1993 2019					
Included observations: 27 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	D(RESID01(-1))	-1.045460	0.203671	-5.133075	0.0000
	C	-1.205467	1.501267	-0.802966	0.4299
	@TREND("1991")	0.045920	0.088292	0.520089	0.6078
	R-squared	0.523329	Mean dependent var		-0.051729
	Adjusted R-squared	0.483606	S.D. dependent var		4.949581
	S.E. of regression	3.556796	Akaike info criterion		5.480037
	Sum squared resid	303.6191	Schwarz criterion		5.624018
	Log likelihood	-70.98049	Hannan-Quinn criter.		5.522850
	F-statistic	13.17458	Durbin-Watson stat		2.004702
	Prob(F-statistic)	0.000138			

كما تم الانتقال إلى المرحلة الثالثة من الدراسة التطبيقية وهي اختبار وجود علاقة سببية بين المتغيرين حيث تم اختبار تلك العلاقة من خلال اختبار جرانجر للسببية Granger causality test وجاءت نتائج الاختبار لتتفي وجود العلاقة السببية بين المتغيرين في كلا الاتجاهين، حيث جاءت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من 0.05، وبالتالي فإن الفرق الأول لمتغير نسبة إجمالي

الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الفرق الأول لمتغير نسبة إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي لأن $P=0.1489 > 0.05$ ، كما أن الفرق الأول لمتغير نسبة إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الفرق الأول لمتغير نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لأن $P=0.0829 > 0.05$ ، وخالصة القول أن اختبار السببية في هذه الحالة انتهى إلى أن المتغيرين لا يسببا بعضهم البعض وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (9): Granger Causality Test.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 12/02/21 Time: 07:33			
Sample: 1991 2019			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(FDI_PERCENTAGEGDP) does not Granger Cause D(EXPORTS_PERCENTAGE_GDP)	27	3.27545	0.0829
D(EXPORTS_PERCENTAGE_GDP) does not Granger Cause D(FDI_PERCENTAGEGDP)		2.22379	0.1489

نتائج الدراسة والتوصيات:

وفقاً للتحليل النظري لأداء الصادرات المصرية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والدراسة التطبيقية لقياس العلاقة السببية بين المتغيرين، فقد اتضح عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين محل الدراسة، بحيث لا يمكن القول أن أحد المتغيرين يسبب الآخر، ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى الاستقرار النسبي لأداء الصادرات المصرية كما تم الإيضاح من قبل من حيث الأسواق المستهدفة ونوعية المنتجات المصدرة وكمياتها دون أي تغيير معنوي يذكر سواء على مستوى تصدير منتجات جديدة أو زيادة الصادرات بشكل مؤثر من منتجات يتم تصديرها بالفعل أو استكشاف أسواق جديدة وشركاء تجاريين جدد من ناحية، وحرية اختيار المستثمر الأجنبي للمجالات والقطاعات التي يعمل فيها دون توجيه سواء ملزم أو غير ملزم من الدولة بالإضافة إلى استهداف السوق المحلي في كثير من الاستثمارات من ناحية أخرى.

وبناءً عليه يمكن القول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تسهم بشكل مباشر في تحسين أداء الصادرات المصرية كما أن الصادرات المصرية لا تمثل عامل جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث لا يمكن التأكيد على تميز بعض المنتجات دون غيرها واستثمارها بنسبة كبيرة من

الصادرات بالشكل الذي قد يمثل دافعاً أو حافزاً للمستثمر الأجنبي للعمل داخل مصر، فبالنظر إلى هيكل الصادرات المصرية خصوصاً العشرة مجموعات الأولى من السلع من حيث قيمة الصادرات نجد أن معظمها من الصناعات البسيطة والتي لا تحتوي على تكنولوجيا عالية ولا تحتاج لأن تتوطن داخل دولة معينة أو في مناخ استثماري معين، حيث يمكن القول أن استراتيجية ترويج الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية يعملان بمعزل عن بعضهما وحتى وإن كان هناك تقارب بينهما فلا يؤثر هذا التقارب في التأثير المشترك على كلا المتغيرين.

وبناءً على ما سبق توصي الدراسة بما يلي:

- 1) العمل على توطین بعض الصناعات من العشر مجموعات السلعية الأولى والتي تقوم مصر بتصديرها مع توفير البنية الأساسية والتدريب اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك القطاعات.
- 2) التمييز في حوافز الاستثمارات الممنوحة وفقاً لحجم القيمة المضافة لكل استثمار داخل الدولة مع ربط تلك الحوافز بتصدير جزء من إنتاجها للخارج.
- 3) زيادة الاعتماد على الاستثمارات الوطنية في القطاعات التي تمثل أهمية بالنسبة للصادرات المصرية حيث إن الاستثمارات الأجنبية تتسم بزيادة قابليتها للخروج من الدولة في حالة حدوث أية أمور من شأنها التأثير على الصناعة بعكس الاستثمارات الوطنية التي من الممكن أن تؤازر الدولة في الأزمات.
- 4) العمل على تمكين الصناعة المصرية ووضعها كجزء مؤثر ضمن سلاسل القيمة العالمية من خلال منح المستثمرين حوافز إضافية خاصة بالإنتاج المعد للتصدير.
- 5) إعادة النظر في مقابل حق الانتفاع بالأراضي الصناعية ومقارنة هذا المقابل بالمنافسين الإقليميين كالمغرب والأردن لجذب الاستثمارات الأوروبية.
- 6) إعادة النظر في شروط المكون المحلي في عدد من الصناعات التي يتم تجميعها في مصر بحيث يتم التفاوض مع المستثمر الأجنبي على تصنيع بعض الأجزاء داخل مصر خصوصاً تلك التي تتضمن تكنولوجيا غير متوطنة داخل مصر وعدم الاكتفاء بالأجزاء البسيطة التي يتم إنتاجها بغرض استكمال نسبة المكون المحلي فقط.

7) زيادة المشاركات المصرية في المعارض الدولية والوفود التجارية القطاعية والبعثات الترويجية في الأسواق المستهدفة.

8) إعادة النظر في الإجازات والإعفاءات الضريبية الممنوحة في بداية النشاط والتميز بين الصناعات الثقيلة التي تتطلب فترة طويلة للوصول إلى طاقتها الإنتاجية القصوى بشكل يقلل من حجم الاستفادة من الإعفاءات الضريبية في بداية النشاط، وعلى النقيض بالنسبة للصناعات الخفيفة التي يمكن أن تنشأ من أجل الاستفادة من الإعفاءات الضريبية ثم تغلق أو تنتقل ملكيتها بعد نهاية مدة الإعفاء بما يمثل تحايلاً على المزايا الضريبية الممنوحة.

المراجع

- 1- UNCTAD, World Investment Report, 2003-2005.
- 2- Jaumatte, F. (2004). Foreign direct investment and regional trade agreement: The market size effect revisited. *International Monetary Fund, IMF WP/04/206*.
- 3- Todaro, M., & Smith, S. (2015). *Economic Development*. Eleventh Edition, PEARSON, Boston.
- 4- Babu, A. (2018). Causality between foreign direct investments and exports in India. *Theoretical and Applied Economics Volume XXV (2018), No. 4(617), Winter, pp. 135-144*.
- 5- Wei Y., Wang, C., Liu, X., (2001). Causal links between foreign direct investment and trade in China, *China Economic Review, Vol. 12, pp. 190-202*.
- 6- Sultan, Z., A., (2013). A Causal Relationship between FDI Inflows and Export: The Case of India. *Journal of Economics and Sustainable Development ISSN 2222-1700, Vol.4, No.2, 2013*.
- 7- Rifat, T. B., (2012). Economic growth, exports, and foreign direct investment in least developed countries: a panel granger causality analysis, *Economic Modelling, Vol. 29, pp. 868-878*.
- 8- Vernon, R (1966) "International Investment and International Trade in the Product Cycle", *Quarterly Journal of Economics, vol. 80, 190-207*.
- 9- Kojima, Kiyoshi (1985). "Japanese and American Investment in Asia: A Comparative Analysis", *Hitotsubashi Journal of Economics, vol. 26, 1-35*.
- 10- Zeddies, G., (2007). Determinants of International Fragmentation of Production in the European Union. *IWH Discussion Papers, No. 15/2007*.
- 11- Khan, K. and Leng, K (1997), "Foreign Direct Investment, exports and Exonomic growth", *Singapore Economic Review, 42(2), 40-60*.

- 12- Liu, X. Burridge, P. and Sinclair, P. (2002), "Relationship between economic growth, foreign direct investment and trade: evidence from China", *Applied Economics*, 34, pp. 1433- 1440.
- 13- Metwally, M.M. (2004), "Impact of EU FDI on economic growth in Middle Eastern Countries", *European Business Review*, 16(4), pp. 381-389.
- 14- Zhang, Kevin H. (2005), "How Does FDI Affect a Host Country's Export Performance? The Case of China", [Online] Available: <http://faculty.washington.edu/kariyu/cofer/xian05/paper/zhang.pdf>.
- 15- Pacheco-Lopez, P. (2005), "Foreign Direct Investment, Exports and Imports in Mexico", *the World Economy*, 28(8), pp. 1157-1172.
- 16- Tocar, S. (2018). Determinants of foreign direct investment: a review. *Review of economic & business studies Volume 11, Issue 1, pp.165-196, 2018 ISSN-1843-763X*.
- 17- OECD, (2020), *OECD Review of Foreign Direct Investment Statistics: Egypt*.
- 18- UNCTAD, World Investment Report 2021.
- 19- United Arab Emirates, Ministry of Economy, Foreign investment in UAE, 2021. <https://www.moec.gov.ae/en/foreign-investment-inflow>
- 20- Enders, W., (1995). "Applied Econometrics Time Series", Wiley, New York.